

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١١٦**

الخميس، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراتسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

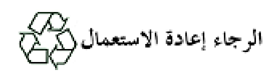
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2009/211)

09-31937 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2009/211)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/225، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة. معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2009/211، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نحن سعداء جدا لأن المجلس قد وافق بالإجماع على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويجسد تصويت المجلس دعمه الأكيد لعمل الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما يجسد إيمان المجلس الثابت بأن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل أمر حيوي لإحلال سلام دائم لشعب السودان.

وبعد سنوات من الصراع والحرمان الاقتصادي، يستحق مواطنو السودان مستقبلا مفعما بالسلام والأمل. ويواجه الشعب السوداني العديد من التحديات. ونشعر بالقلق إزاء تدهور العلاقات بين تشاد والسودان. فالعلاقة بين هذين البلدين تؤثر على السلام في جميع أنحاء السودان، ولذلك، فإننا نرحب بالمحادثات الثنائية بين تشاد والسودان التي تجري في الدوحة برعاية قطر وليبيا باعتبارها خطوة إيجابية إلى الأمام.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق شديد للأثر السلبي على المناطق الثلاث الذي سببه قرار حكومة السودان في ٤ و ٥ آذار/مارس طرد ١٣ من منظمات المعونة الدولية، ناهيكم عن الاحتياجات الإنسانية في دارفور ومعاناة شعبها نتيجة لطرد تلك المنظمات. وترى الولايات المتحدة أنه ليس هناك مبرر على الإطلاق للإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان. فالطرد المفاجئ للمنظمات غير الحكومية يعرض الكثير جدا من المدنيين الأبرياء لخطر بالغ.

وتتحمل حكومة السودان المسؤولية الأساسية تجاه شعبها، وبالتالي فإننا نحث السودان على اتخاذ خطوات فورية لإعادة المساعدة الفعالة لأضعف الشرائح من المدنيين في السودان. ونؤيد تأييدا تاما بعثة الأمم المتحدة في السودان

وهي تواصل عملها من خلال المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وحماية المدنيين المعرضين للخطر ومساعدة شعب السودان في تحقيق السلام الدائم.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا تاما أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبصورة أعم الأنشطة التي يقوم بها الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة في ذلك البلد. وفرنسا ملتزمة التزاما قويا بتنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي أنيطت مهمة المساعدة في تنفيذه ببعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد ساعد هذا الاتفاق على وضع حد لصراع امتد لعدة عقود وحدد إطار عمل من أجل السلام والوحدة والتنمية في السودان في المستقبل.

كما أننا ملتزمون التزاما راسخا بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة في دارفور التي استدعت لعدة سنوات القيام بأكبر عملية إنسانية في العالم. وفي ذلك السياق، نؤيد مسارات العمل الثلاثة التي يتبعها الأمين العام من أجل معالجة الأزمة التي نشبت نتيجة لقرار حكومة السودان طرد العديد من المنظمات غير الحكومية، كما وُصِف بوضوح في تقرير الأمين العام (S/2009/211).

وعلى وجه الخصوص، ما زلنا ندعو حكومة السودان إلى عكس اتجاه الإغلاق وطرد المنظمات غير الحكومية التي قدمت حتى وقت قريب جزءا أساسيا من المساعدات الإنسانية للسكان، ولا سيما في المناطق الثلاث، وإعادة تهيئة بيئة مؤاتية لعمل الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني. ونحيط علما، كما لاحظ الأمين العام في تقريره، بأن ”عمليات الطرد والإغلاق قد تخلق أزمة إنسانية خطيرة“(S/2009/211، الفقرة ٨٨).

إن فرنسا ملتزمة بضمان متابعة مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة للوضع عن كثب، بدون التقليل من خطورته، من أجل كفالة تحمل جميع الأطراف مسؤوليتها بموجب القانون الإنساني الدولي وبموجب الالتزامات التي تعهدت بها، وإتاحة المجال لوصول المساعدة الإنسانية إلى السكان الذين تشتد حاجتهم إليها اليوم.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بالقرار الذي اعتمدناه من فورنا، والذي يؤكد من جديد التزام المجلس بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وبالسلام والاستقرار في السودان. لكن هذا الالتزام أيضا يحتم علينا إثارة مسألة أخرى يمكن أن تكون لها مضاعفات سلبية على مبادرات تعزيز السلام والاستقرار. وأنا أشير بصورة خاصة إلى قرار حكومة السودان طرد وتعليق عمل المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية والإنمائية. فلم يترك هذا القرار للمناطق الثلاث ولشرق السودان إلا قليلا من الدعم للانتعاش الاقتصادي وأنشطة الإدماج.

إن تقديم المساعدة الإنسانية من أجل التنمية في هذه المناطق أساسي إذا كان لاتفاق السلام الشامل أن ينفذ بصورة ناجحة. وهذا ما فهمه المجلس عندما نظر في هذه المسألة في جلساته المعقودة في ٦ و ٢٠ و ٢٦ آذار/مارس، في أعقاب الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جون هولمز.

ولهذا السبب، يرى وفدي أنه من البديهي أن تكون قرارات تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان قد تضمنت في ديباجتها وفقرات منطوقها رفض المجلس للإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان ضد منظمات المساعدة الإنسانية والإنمائية بسبب الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على ذلك القرار بالنسبة للمساعدة الإنسانية وتنفيذ اتفاق السلام الشامل. لقد أردنا أن يُحتفظ بهذه الإشارة في الفقرة العاشرة من ديباجة القرار وفي الفقرة ١٣

من منطوقه، كما كان الحال مع جميع مشاريع القرارات التي تم التفاوض عليها حتى مشروع القرار الأخير.

ورغم ذلك، لقد صوتنا اليوم لصالح نص لم يعد يتضمن تلك الإشارات. ولذا ندرك أن القرار الذي اتخذ اليوم عندما يشير في الفقرة التاسعة من الديباجة إلى ”أحداث ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩“، فإنه يشير إلى قرار طرد منظمات تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه لا يمكن ربط مسألة المساعدة الإنسانية بالمسائل الأخرى ذات الطبيعة السياسية أو القضائية. فما زال من واجب حكومة السودان أن تمتثل للقرارات التي اتخذها المجلس والالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقات والصكوك الدولية المختلفة. وفضلا عن ذلك، يتحتم عليها حماية شعبها والامتثال لقواعد القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب حكومة المملكة المتحدة باتخاذ القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، اليوم بالإجماع. إن توحد مجلس الأمن في دعم اتفاق السلام الشامل وعملية السلام بين الشمال والجنوب إشارة هامة لحكومة السودان وللمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. لقد أنهى اتفاق السلام الشامل واحدة من أطول وأكثر الحروب المدنية دموية، وما زال يشكل الأساس الذي يستند إليه السلام والأمن في السودان.

وكما يشير القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩) بوضوح، فإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل قد وصل مرحلة حرجة، وتنتظره اختبارات هامة في المستقبل فيما يتعلق بالانتخابات؛ وفي عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم؛ وفي تطوير أمن فعال في مناطق الحدود؛ وفي الإحصاء الوطني، حيث يعرب القرار بصدده عن القلق إزاء التأخير في إعلان النتائج؛ وفي الاستفتاء على الوحدة، المقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وفي ضوء قيام السودان مؤخرا بطرد ١٣ منظمة غير حكومية، ترحب المملكة المتحدة بصورة خاصة بتأكيد القرار على أهمية تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في جميع أنحاء السودان. فالطرد لا يؤثر على سكان دارفور فحسب، بل على إيصال المساعدة الإنسانية عبر البلد بأسره، بما في ذلك المناطق الثلاث الواقعة على الحدود بين الشمال والجنوب.

ويحث القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩) السودان على تأييد نهج المسار الثلاثي الذي حدده الأمين العام لضمان استمرار المساعدة الإنسانية. وأول هذه المسارات هو أن يقوم السودان بإلغاء قراره طرد المنظمات غير الحكومية. وتكرر المملكة المتحدة اليوم إدانتها لهذا القرار، وعملا بالقرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، تحث السودان على إلغائه فورا. ونأمل أن يتجاوب السودان مع دعوة المجلس.

وأخيرا، ترحب المملكة المتحدة أيضا بالطلب الوارد في القرار وهو أن يقوم الأمين العام بوضع معايير لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ولتقييم التقدم المحرز وفقا لها في تقاريره العادية. وهذا الطلب الذي يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان يتبع طلبات مماثلة من المجلس بشأن بعثات حفظ السلام الأخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه خطوة هامة في الجهود التي يبذلها المجلس لزيادة تحسين فعالية وتوجه حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة في جميع أنحاء قارة أفريقيا.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باعتماد القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩) بالإجماع. ويحدونا

أمل كبير في أن يستمر التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الشامل ونحث على مضاعفة الدعم لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي تقوم بدور هام في المساعدة في تنفيذ الاتفاق.

وبهذه المناسبة، نعرب عن عميق قلقنا إزاء طرد السودان لبعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية، الأمر الذي أثر بشكل كبير على الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك المناطق الانتقالية الثلاث. ويساورنا أيضا القلق إزاء الآثار التي سيخلفها الطرد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وتؤيد اليابان دعوة الأمين العام الحكومة السودانية إلى إعادة النظر في قرارها. إن التعاون، الذي تشترك في رعايته وتعزيزه الأمم المتحدة وحكومة السودان، بمعالجة الفجوة الإنسانية، بما في ذلك بعثة التقييم الفني المشتركة، هو خطوة هامة جدا. لكن، ليس من الواضح ما إذا كان يمكن ملء الفجوة الناتجة بهذه الطريقة. إننا نحث حكومة السودان على توفير بيئة آمنة للأنشطة الإنسانية السلسة.

وفي حين يدخل تنفيذ اتفاق السلام الشامل مرحلة خطيرة جدا، هناك حاجة ماسة إلى الإسراع في العملية السياسية. ونحث كلا الطرفين على بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.